

الجزائر تغير النموذج الاقتصادي بتصدير الصناعات العسكرية

رهان على تنويع مصادر الدخل وتخفيف ارتهاق الاقتصاد بالنفط



إرادة الشباب تبني جزائر الغد

ثم ترتفع إلى نحو 70 في المئة عند بداية العام الثاني من النشاط. وعلى صعيد آخر تتجه الحكومة إلى مراجعة منظومتها المصرفية، في خطوة ثانية أعقبت إدراج الصيرفة الإسلامية على عموم البنوك والمصارف المحلية، كواحد من المتوجهات التي يعول عليها لامتصاص السيولة المالية الناشطة في السوق الموازية والمقدرة بنحو 60 مليار دولار. كما أعلن وزير المالية أيمن عبد الرحمن، عن شروع الحكومة في إعداد نص تشريعي يتم بموجبه فتح رأسمال البنوك الحكومية على الاستثمار، في خطوة جريئة سبق لها أن تعثرت سابقا، لكنه يراهن عليها حاليا لخلق ديناميكية جديدة في القطاع المصرفي من أجل تحفيز الدورة الاقتصادية في البلاد.

خلق توازنات مالية لمؤسساتهم، لاسيما وأن إحصائيات رسمية تتحدث عن حاجة البلاد إلى مليوني مؤسسة مصغرة، بينما لا تملك حاليا إلا نحو 600 ألف مؤسسة. وفي خطوة لمراجعة المنظومة التشريعية لمرافقة القطاعات الصناعية والتربوية، بعدما كبدت الخزينة العمومية خسائر قدرت بنحو ستة مليارات دولار خلال السنوات الماضية، بسبب نشاط تركيب السيارات والمركبات، قررت الحكومة إعادة النظر في فرض الرسوم والضرائب على مختلف الأنشطة. وتم في هذا الشأن استثناء نشاط تركيب الهواتف النقالة والأجهزة الإلكترونية منزلية، من الضريبة على القيمة المضافة، مقابل التشديد على تحقيق نسبة اندماج لا تقل عن 30 في المئة في البداية

من المنظومة التشريعية، إلى استثمار الكفاءات البشرية واقتصاد المعرفة، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفي هذا الإطار دعا الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة نسيم ضيافات، الشباب المالكين لمؤسسات صغرى في إطار مخطط تشغيل الشباب التقليدي، والذين سجلوا تعثرا أحالهم على القضاء بسبب عدم وفائهم بالتزاماتهم تجاه البنوك المرافقة لهم، إلى مراجعة تلك البنوك لترسيم جدولة جديدة. وجاءت الخطوة المذكورة في إطار مساعي الحكومة إلى النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووقف المتاعبات القضائية في حق الشباب المتعثرين، من أجل مساعدتهم مجددا على

الوقت الذي يعاني فيه الاقتصاد العالمي من انكماش غير مسبوق، هو سقف يلفه الكثير من الغموض، خاصة وأن الاقتصاد المحلي سجل خلال العام الجاري والماضي نسبة نمو سلبية وصلت إلى ناقص 6 في المئة. وأكد الخبير الاقتصادي عبدالقادر بريس لـ "العرب"، أن "الرفع من موازنة التجهيز يؤكد نية الحكومة الإبقاء على الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية والخدماتية، وهو ما سيساهم على محدوديتها في الحفاظ على فرص الثروة المسجلة واستقطاب اليد العاملة". وأضاف بريس أن "فك الارتباط مع الثروة النفطية والمنجمية سيكون تدريجيا، وأن الحكومة تخطط لاستغلال كل الإمكانيات المتاحة لديها، بداية

أدركت الجزائر أن نموذج الاقتصاد المرتهن بالنفط راكمت الصعوبات الاقتصادية في ظل تقلبات الأسعار، ما دفع الحكومة إلى تحسين استغلال الإمكانيات المتاحة لتغيير منوال التنمية في خطوة أولى يجسدها بدء تصدير منتجات الصناعات العسكرية.

الجديدة في البلاد، تضمنتها الخطة التي أعلنها الرئيس عبدالمجيد تون، والقائمة على توظيف واستغلال كل الإمكانيات المتاحة، من أجل الوصول إلى بديل حقيقي للريع النفطي. وكما توجه الاهتمام إلى مسح جديد للإمكانيات النفطية والغازية التي تملكها البلاد، عبر الانفتاح مجددا على مستثمرين أجانب في هذا القطاع، تم أيضا التركيز على استغلال الثروات المنجمية كالحديد والفسفات والذهب، ووضع آليات جديدة لتنظيم القطاع، من أجل خلق ثروات جديدة واستقطاب اليد العاملة.

وكانت السلطة الجزائرية قد سارعت إلى مراجعة قوانين الاستثمار والنفط، حتى قبل الانتخابات الرئاسية التي جرت في ديسمبر الماضي، حيث أدرجت العديد من المحفزات للمستثمرين الأجانب على غرار الرسوم والضرائب والحوافز التي ساهمت في تنفير هؤلاء خلال السنوات الأخيرة عن السوق النفطية الجزائرية، كما عملت عبر المنظومة التشريعية على تحسين مناخ الاستثمار، غير أن الجائحة المرضية عطلت توجهات الحكومة.

ويعرف الاقتصاد الجزائري وضعاً خانقا تجلى في مخرجات قانون المالية الجديد، الذي سجل اختلالا غير مسبوق فاق 22 مليار دولار، أي ما يعادل أكثر من 13 في المئة من مجموع الناتج الداخلي الخام، ومع ذلك سجل القانون توقعات بتحقيق نسبة نمو تفوق 04 في المئة. ونهب الخبير الاقتصادي حميد علوان إلى أن "الحكومة مازالت تعتمد على الثروات الباطنية ولم تفك الارتباط بالنفط والغاز، وتوجهت الآن إلى استغلال المناجم، وحتى بناء الموازنة السنوية على سقف سعر نفطي يتراوح بين 40 و45 دولارا للبرميل هو مغامرة في حد ذاته، لأن السوق الدولية مازالت تحت رحمة وباء كورونا والتجاذبات الجيوسياسية". ولفت المتحدث إلى أن الحديث عن تحقيق نسبة نمو تفوق 04 في المئة، في



صابر بليدي
صحافي جزائري

الجزائر - تسعى الجزائر إلى تغيير منوالها الاقتصادي، استجابة إلى مقتضيات الواقع في ظل تقلص إيرادات الطاقة نتيجة تهاوي أسعار النفط، وتداعيات كورونا على الأنشطة التجارية، الأمر الذي دفعها إلى مراجعة خطتها الاقتصادية والمراهنة على تصدير الصناعات العسكرية لتعزيز إسهاماتها في عوائد البلد. وشكل إعلان قيادة مؤسسة الجيش في الجزائر عن خطة الإنتاج الاقتصادي ودخول الصناعات العسكرية المحلية للأسواق الدولية، تحولا لافتا في توجهات المنوال الاقتصادي الجديد في الجزائر، عبر التوجه إلى استغلال كل الإمكانيات المتاحة بما فيها الصناعات العسكرية.



سعيد شقريرة
صناعاتنا العسكرية
تجاوزت حاجياتنا وبنيت
الانفتاح على الأسواق



عبدالقادر بريس
الحكومة ستفكر
التشريعات للاستثمار
في الكفاءات البشرية

وأعلن الرجل الأول في المؤسسة الجنرال سعيد شقريرة، في تصريح له أمام إطارات وممثلي القطاع، أن "منتجات القطاع من الصناعات العسكرية تجاوزت احتياجات الجيش، والأسلاك المشتركة والسوق المحلية، ويتعين الآن توسيعها لاقتحام الأسواق الإقليمية والدولية". ومع أنها تحمل دلالات استراتيجية وجيوسياسية، إلا أن الإعلان عن دخول الصناعات العسكرية للأسواق الدولية ينطوي على رؤية اقتصادية للسلطة

الأردن يكافح لإنقاذ الاستثمارات

وعين أن "التشريعات الخاصة بالعملية الاستثمارية تم إقرارها بشكل مؤسسي بقرار ملزم من قبل مجلس الوزراء، ما يضمن للمستثمر ثبات التشريعات التي يبدأ استثماراته عليها على مدى 10 سنوات، إلا إذا تحقق ما هو أفضل للمستثمر في التشريعات والأنظمة التي يستطيع أن يستفيد منها"، موضحا أن "المستثمر عندما يضع خطته المالية يضعها بين 7 إلى 10 سنوات"، مؤكدا أن "استقرار التشريعات ضمانة للمستثمر وعامل جذب هام للاستثمار".



خالد الوزني
التوسع ومراجعة
التشريعات من أهم
عوامل جذب الاستثمار

وأضاف أن "هيئة الاستثمار ضمن أفضل التطبيقات العالمية، عملت على وضع إجراءات تهدف إلى تمكين وطمأنينة المستثمرين ورفع تنافسية الأردن في التقارير الدولية المتعلقة بممارسة سهولة الأعمال، وهو ما حدا بالحكومة إلى إصدار نظام خاص بتظلمات المستثمرين. وفي هذا السياق تم تشكيل لجنة في هيئة الاستثمار متخصصة بالنظر في تظلمات المستثمرين، معنية بالتأكد من مدى تطبيق الجهات الحكومية للنصوص القانونية بشكل سليم، واتخاذ الإجراءات والقرارات الصحية المتعلقة بالمستثمر لاختصار الوقت والجهد على المستثمر وتجذب تحول الموضوع إلى نزاع قانوني أمام القضاء أو التحكيم".

عقار - يحاول الأردن إنقاذ الاستثمارات المحلية والخارجية المتضررة من تداعيات جائحة كورونا، حيث يكافح لوضع إطار متكامل لجذب الاستثمارات بهدف تعزيز النمو وتغيير التشريعات بما يدعم هذه الأهداف.

وأكد رئيس هيئة الاستثمار خالد الوزني، أن الهيئة وجدت لتكون بيت وصوت المستثمر، فضلا عن دورها في جذب وتمكين الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية ودعم الصادرات الوطنية.

وقال الوزني في بيان، الأحد، إن "أهم عوامل جذب الاستثمار وتمكينه وتشجيعه، التوسع في التشريعات الناظمة للعملية الاستثمارية التي أرسى قواعدها العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني". وأضاف، أن "الملك عبدالله الثاني أكد في أكثر من لقاء، أهمية الدور الحيوي لقطاع الاستثمار في دعم وتعزيز الاقتصاد المحلي وتحقيق التنمية الشاملة، بما يساهم في تحسين مستوى معيشة المواطنين والحد من مشكلتي الفقر والبطالة، والتأكيد على ضرورة الاستفادة من الميزات التي يتمتع بها الأردن كواحة أمن واستقرار والبناء عليها، ما يعزز مكانة المملكة في المنطقة والعالم".

وأشار إلى أنه "بناء على هذه التوجهات، حرصت الحكومات الأردنية المتعاقبة على تحقيق تلك الرؤى بالعمل على تنشيط الاقتصاد الوطني وتحفيز الاستثمار، ما يضمن استفادة القطاع الخاص من المناخ الاستثماري في المملكة لتطوير وتوسيع مشروعاته، لاسيما وأنه يعد من أعمدة الاقتصاد المحلي".

المجالات، مما يفتح آفاق المعايير المزدوجة للعديد من التقنيات الجديدة. وفي الوقت نفسه، وصلت الصين دفعها القوي لشبكات الجيل الخامس، إذ أعلنت وزارة الصناعة وتقنية المعلومات في وقت سابق من الشهر الحالي أن البلاد بنت ما يقرب من 700 ألف محطة أساسية لشبكات جي 5 في عام 2020، متجاوزة هدفها الأصلي البالغ نصف مليون.

8607
عدد براءات اختراع الاتصالات اللاسلكية التي قدمتها هواوي بين يناير وأكتوبر 2020

وخلال العام 2018 أظهرت بيانات المنظمة العالمية للملكية الفكرية (ويبو) أن المكتب الصيني للمنظمة سجل مستويات قياسية من طلبات براءات الاختراع، التي وصلت إلى 1.54 مليون طلب. وقالت حينها إن ذلك يجعل المكتب الصيني مسؤولا عن نسبة 46.4 في المئة من إجمالي طلبات براءات الاختراع على المستوى العالمي.

ويبدو أن فورة الابتكارات جاءت بعد أن وضعت الحكومة الصينية سياق التفوق التكنولوجي في صدارة أولوياتها، وهي تسعى إلى تخفيف الضغط الأميركي على سعيها إلى التفوق في ميادين التجارة والتكنولوجيا. وترى منظمات أن الصين أصبحت المحرك الرئيسي لنمو إبداعات الملكية الفكرية في السنوات الأخيرة، وأنها شكلت المصدر الرئيسي للنمو في براءات الاختراع خلال العام الماضي.

هواوي تهيمن على براءات اختراع الاتصالات اللاسلكية

وجاء في التقرير "مجال رئيسي للاتصالات الحديثة، طالما كانت تقنية شبكات الاتصالات اللاسلكية خيارا للغاية من عملية البحث والتطوير للجيل الخامس".

وأضاف "ومع المنافسة التقنية الجديدة وحالة العولمة الجديدة، أصبحت تقنية شبكات الاتصالات اللاسلكية خيارا إستراتيجيا مهما للشركات لمواجهة المنافسة الدولية". وتؤدي براءات الاختراع خاصة في التقنيات الناشئة، مثل: شبكات الجيل الخامس، والذكاء الاصطناعي دورا مهما في تحديد الشركات والبلدان التي ستمتلك بزوايا خاصة في "اقتصاد الغد". وبالإضافة إلى براءات الاختراع المودعة، تقود هواوي أيضا المساهمات المتعلقة بشبكات الجيل الخامس في جي.بي.بي 3، وهي منظمة دولية شاملة تعمل على تطوير معايير الاتصالات، متفوقة على منافستها الأوروبية إريكسون والأميركية كوالكوم، وذلك وفقا لتقرير صادر عن شركة الأبحاث والاستشارات "إستراتيجي أنالتيك" في وقت سابق من هذا العام.

وحددت منظمة جي.بي.بي 3 خلال العام الحالي الإصدار 16 ريليز، وهي المرحلة التالية من معايير جي 5 التي تشمل مجموعة من التطبيقات الجديدة، مثل القيادة الذاتية، والمصانع الذكية، والجراحة عن بُعد في قطاع الرعاية الصحية. وصعدت الولايات المتحدة التي شعرت بالقلق من التقدم الاقتصادي في بكين ووسط مخاوف تتعلق بالأمن القومي، في العام الماضي حربا تقنية مع الصين تهدد بفك ارتباط الاقتصاديين في العديد من

احتلت شركة الاتصالات الصينية هواوي المركز الأول في عدد براءات الاختراع في الاتصالات اللاسلكية رغم جائحة كورونا وضغوط العقوبات الأميركية، ما يعكس رهان الشركة على الابتكار كأساس للتطور في ظل احتدام المنافسة على شبكات الجيل الخامس الأكثر سرعة وفعالية.

بيكن - أظهر تقرير جديد أن شركة هواوي الصينية حلت في المركز الأول عالميا في عدد براءات الاختراع في الاتصالات اللاسلكية المودعة العام المنتهي في شهر أكتوبر 2020، كما حافظت الشركة على وتيرة البحث والتطوير حتى في ظل وباء كورونا، وتأثير القيود الأميركية على الصادرات. وقدمت الشركة التي يقع مقرها في مدينة شنغن الصينية نحو 8607 براءات اختراع لاسلكية في المدة الواقعة بين 1 يناير و30 أكتوبر، متقدمة على شركة كوالكوم الأميركية لصناعة الرقائق، التي حصلت على 5807 براءات اختراع وفقا



إشعاع هواوي لا يتوقف